العدالة الناجزة للتقاضي ... اقتراحات عملية

ساره خالد الفضلي

قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت.

البريد الإلكتروني: kwgirlsara@gmail.com

الملخص:

يعرض البحث لنظام متكامل قد يُسهم في تطوير القضاء بشكل فعال، ويكون التقاضي فيه الكترونياً وعلى درجة واحدة يتألف من قضاة مُتخصصين بالإضافة إلى قاضي تحضير، حيث إن هذا النظام يهدف بشكل أساسي لتسهيل التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة من خلال السرعة باستيفاء الحق، وذلك لتفادي البطء في التقاضي ، غير أن هذا النظام له فوائد اقتصادية بحيث يجذب الاستثمار، ويُعزز ثقة الأفراد باللجوء إلى القضاء لما يُشكل هذا النظام ثقة أكبر وسرعة، لذا تقترح على المشرع الكويتي أن يواكب التطورات عن طريق وضع قانون مُتكامل يتبنى هذا النظام.

وبناءً على ما تقدم يطرح الباحث عدة تساؤلات للتوصل إلى حلول عملية لها ، وهي المقاصد من وراء تبني نظام التقاضي على درجة واحدة إلكترونيا؟ ومدى إمكانية تطبيق هذا النظام في الكويت عن طريق الاستعانة ببعض القوانين المُقارنة؟ وما هي الحلول المطروحة لجعل هذه الفكرة ممكنة للتطبيق؟ ، وما أوجه الضمانات لكفالة حق الأفراد وتحقيق الغاية المرجوة من هذا النظام ؟

ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع توصلنا لجملة من والنتائج والتوصيات نجيزها فيما يلي :

النتائج: ظاهرة البطء في إجراءات التقاضي ظاهرة يعاني منها القضاء الكويتي بشكل كبير، لا يوجد في الكويت نظام يسهل ويبسط عمل القاضي مثل ما هو معمول بالقوانين المقارنة من قاضي تحضير، لم يواكب القضاء الكويتي التطورات الإلكترونية في القضاء وما له من آثار إيجابية، عزوف عن اللجوء للقضاء لحل المنازعات وذلك لبطء في حل النزاع ولما له من تأثير على الحصول على الحق بشكل سريع.

التوصيات: استحداث نظام تشريعي متكامل ملائم لوضع التقاضي على درجة واحدة ووضع الحلول التشريعية المناسبة لهذا النظام، تخصيص القضاة بشكل ادق من

خلال دورات تدريبية مخصصة لكل قاضي وتخصصه، تبني نظام قاضي التحضير بشكل يساعد القاضي وجعل صميم تخصصاته إدارية وتجهيز الدعوى، تحويل نظام التقاضي إلى الكتروني وسن تشريعات تسد الثغرات القانونية وتمكن من تطبيقه بشكل فعال، تثقيف كل من يخاطبه أو يعمل بالقانون بما يصدر منه من انظمه مستحدثة ومساعدتهم على كيفية التعامل وتطبيق هذا النظام.

كلمات دالة: التقاضي على درجة واحدة، قاضي التحضير، السرعة الناجزة، القاضي المتخصص، التقاضي الإلكتروني، العدالة.

Complete justice for litigation, practical suggestions

Sarah Khaled Al-Fadhli
Department of Law, College of Law, Kuwait University, Kuwait.
E-mail: kwgirlsara@gmail.com

Abstract:

The research presents an integrated system that may contribute to the effective development of the judiciary, in which litigation is electronic and at one level, consisting of specialized judges in addition to a preparatory judge, as this system aims primarily to facilitate litigation, and achieve complete justice through speed in fulfilling the right, in order to avoid slowness. In litigation, however, this system has economic benefits that attract investment and enhance individuals' confidence in resorting to the judiciary, as this system creates greater confidence and speed. Therefore, it is suggested to the Kuwaiti legislator to keep pace with developments by developing an integrated law that adopts this system.

Based on the above, the researcher poses several questions in order to reach practical solutions to them. What are the objectives behind adopting a single-degree electronic litigation system? To what extent is it possible to implement this system in Kuwait by using some comparative laws? What solutions are proposed to make this idea possible for implementation? What are the guarantees to guarantee the rights of individuals and achieve the desired goal of this system?

Through our research into this topic, we arrived at a number of results and recommendations, which we summarize as follows: Results: The phenomenon of slowness in litigation procedures is a phenomenon from which the Kuwaiti judiciary suffers greatly. There is no system in Kuwait that facilitates and simplifies the work of the judge, such as what is done in comparative laws of preparing a judge. The Kuwaiti judiciary has not kept pace with electronic developments in the judiciary and its positive effects. A reluctance to Resorting to the judiciary to resolve disputes is due to the slowness in resolving the dispute and its impact on obtaining the right quickly.

Recommendations: Developing an integrated legislative

system suitable for placing litigation on one level and developing appropriate legislative solutions for this system, allocating judges more precisely through training courses dedicated to each judge and his specialization, adopting a judge preparation system in a way that helps the judge and making the core of his specializations administrative and preparing the case, converting the litigation system to Electronically, enacting legislation that fills legal gaps and enabling it to be applied effectively, educating everyone who addresses it or works with the law about the new systems it issues and helping them on how to deal with and apply this system.

Keywords: Single-level litigation, Preparation Judge, Quick Speed, Specialized Judge, Electronic Litigation, Justice.

المقدمة

في ظل ما تبذله دولة الكويت من جهود لضمان استقرار وسلامة أفراد المجتمع فإنها تعمل على تطوير المرافق الدولة الأساسية، ومنها مرفق القضاء الذي يُعد قمة هذه المرافق لما له يمُثله من أهمية، إذ لا يُمكن الاستغناء عنه لأي فترة من الزمن، فعدم فاعليته يمكن أن يؤدي إلى تبعات خطيرة، وكذلك في حالة تعطُّله، فقد يلجأ الأفراد للحصول على حقوقهم بطرق منفردة، مما يزيد من انتشار الجرائم والفساد الامر الذي يؤثر سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، ونظراً لدور القضاء في مواجهة الفساد وتحقيق العدالة بدون أي تمييز بين الأفراد ، وذلك وفقًا للمادة 29 من الدستور الكويتي التي تنص على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين)، الأمر الذي جعل الناس يثقون بنزاهة هذا المرفق مما جعله أحد أهم الأجهزة الحكومية.

وفي السياق نفسه أكد المشرع الكويتي في المادة 166 من الدستور الكويتي [1] على حق التقاضي للأفراد مع تحديد الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا الحق، ويُظهر هذا النص أن المشرع ضمن هذا الحق للجميع دون استثناء، مع التأكيد على أنه لا يمكن حرمان أي فرد من هذا الحق دون سبب مشروع، وقد تكفل القانون بتحديد إجراءات التقاضي التي تتلاءم مع كل حالة على حدة، وتنظيم هذه الإجراءات يُعتبر أمراً بالغ الاهمية، إذ يُسهم في تقديم الحماية القانونية للأفراد.

ولكي يتمكن القضاء من أداء دوره الأساسي في تحقيق العدالة وتمكين

---

(١) المادة ١٦٦ من الدستور الكويتي لسنة ١٩٦٢: حق التقاضي مكفول للناس ، ويبين القانون الاجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق .

الأفراد من حقوقهم ، فأن ذلك يتطلب وجود إجراءات تقاضي دقيقة وفعّالة تسمح للأفراد بممارسة حقوقهم و تطبيق القانون بشكل عادل وناجز، وتعتبر السرعة في الإجراءات القانونية والقضائية أمراً ضروريا لضمان تحقيق العدالة ومنح الأفراد حقوقهم في الوقت المناسب، أما التأخير في التقاضي فقد يؤدي إلى تعثر الحصول على الحقوق المادية والمعنوية المكفولة للأفراد و الشركات و الاضرار بهم ، كما يُؤدي التأخير في العدالة إلى تراكم القضايا والازدحام في المحاكم، وهذه المشكلات أدت للجوء بعض الافراد إلى وسائل بديلة عن القضاء كالتحكيم مثلا لحل نزاعاتهم بشكل أسرع، ولأن تحقيق العدالة يتوقف على توفير إجراءات قضائية متقدمة وسريعة تعمل على حماية حقوق الأفراد وبث الراحة والطمأنينة والثقة في أنفسهم تجاه مرفق القضاء، فإننا نرى أهمية اتباع نظام قضائي يقوم على السرعة لكن بالوقت نفسه يحافظ على الحقوق ولذا فإننا نقترح تبني فكرة التقاضي على درجة واحدة وبإجراءات ونظام الكتروني وذلك للدعاوى المدنية والتجارية دون الشق الجنائي.

ان جعل درجة التقاضي درجة واحدة مع نظام تقاضي الكتروني يحمل أهمية كبيرة من حيث تسريع صدور الأحكام، إذ يمكن المحاكم من التعامل بفعالية أكبر مع القضايا ذات الطابع الاقتصادي والمدني، مما يسهم في تخفيض الوقت اللازم لإصدار الأحكام وتيسير العمليات القانونية، وبذلك يتيح للأفراد والشركات الوصول إلى العدالة بشكل أسرع، وتعزيز الثقة في النظام القضائي لدعم الاستقرار المجتمعي والاقتصادي.

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المقاصد من وراء تبني نظام التقاضي على درجة واحدة ونظام التقاضي الإلكتروني؟
- ما مدى إمكانية تطبيق هذا النظام في الكويت؟

ما مدى إمكانية الاستعانة ببعض القوانين المقارنة؟

ما الحلول المطروحة لجعل هذه الفكرة ممكنة التطبيق؟

ما الضمانات التي تكفل حق الأفراد وتحقيق الغاية المرجوة من هذا النظام؟

وسيعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: المقاصد من تبني نظام التقاضي على درجة واحدة وأن يكون إلكترونياً للقضايا المدنية والتجارية.

المبحث الثاني: التقاضي على درجة واحدة.

المبحث الثالث: التقاضي الإلكتروني.

المبحث الأول

المقاصد من تبني نظام التقاضي على درجة واحدة وأن يكون إلكترونياً للقضايا المدنية والتجارية

المطلب الأول

المقاصد الإدارية من خلال ضمان سير المرفق العام بانتظام واطراد

تقوم المرافق العامة – على اختلاف أنواعها – بأداء خدمات أساسية للأفراد، فاذا توقف سيرها أو تعطلت عن العمل ولو مؤقتاً، فإن ذلك يلحق بالأفراد أضرار كبيرة، ولا نقصد بذلك فقط بالنسبة المرافق العامة الإدارية (كمرافق الأمن والدفاع والقضاء والصحة والتعليم)، وإنما أيضا المرافق العامة الاقتصادية (كمرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية)، وكذلك المرافق الاجتماعية (كمرفق التأمينات الاجتماعية) وغيرها من المرافق العامة، وقد كان الفقه والقضاء يعتبران أن سير المرافق العامة بانتظام واطراد من المبادئ العامة للقانون الإداري التي تلتزم جهة الإدارة باحترامها حتى صدر قرار المجلس الدستوري بتاريخ ٢٥ يوليو١٩٧٩ الذي أضفى فيه المجلس على هذا المبدأ قيمة دستورية، وقد أعاد المجلس التأكيد على القيمة الدستورية لهذا المبدأ في قراره الصادر بتاريخ ٢٣ يولي و١٩٩٦، والذي قضى فيه المجلس بالتزام جميع المرافق العامة باحترام المبادئ الدستورية التي تحكم سيرها، ومن بينها مبدأ دوام سير المرافق العام بانتظام واطراد. (١)

إذا تأثر مرفق القضاء الذي يعتبر من اهم المرافق وهو مرفق العدالة فلا يمكن تصور حجم الإشكاليات والمشاكل الإدارية التي تحدث حال اختلال هذا المرفق ومدى تأثيره على الافراد والمجتمع .

و من هذا المنطلق أردنا أن نطرح هذه الإشكالية للنقاش مع وضع تصورنا

---

(١) أ.د يسري محمد العصار، القانون الإداري النشاط الإداري، الكويت منطقة الدوحة، كلية القانون الكويتية العالمية، 2018، ص٨٩-٩٠

الخاص لحلها والذي يتمثل في كون التقاضي على درجة واحدة وجعل التقاضي وإجراءاته إلكترونياً فهو، وكما نتصور يحد من هذه المعوقات الإدارية ويؤدي إلى نتائج إيجابية على مرفق القضاء بأكمله فهو:

- سيؤدي لتقليل عدد الأوراق حيث سيحل مكانها التطبيق الإلكتروني
- سيؤدي إلى أنه تقليل درجات التقاضي وسيقلل بلا شك البيروقراطية الإدارية
- سيصبح عمل القاضي أسهل وأكثر دقة في صدور الأحكام وسرعتها، هذا وقرر الفقيه الفرنسي توماس اندري وأن التعقيد في تشريع إجراءات التقاضي يؤدي إلى زيادة عمل القاضي، وضياع وقته الذي من الممكن استغلاله جيدا في الفصل في المنازعات (١).
- أما نظام التقاضي على درجتين فيتطلب بدوره استيفاء الإجراءات القضائية مرتين وذلك مرة امام محكمة اول درجة ومرة ثانية امام محكمة ثاني درجة (الاستئناف) وذلك من خلال :
  - عرض النزاع امام القاضي
  - الإعلان
  - إيداع الصحف والدعاوى
  - وغيرها من الإجراءات

(١) L'AVENIR DU PROCÈS CIVIL E Séminaire De Droit Processuel Du 21 Février, 2019 - P 7-11
Https://Www.Tendancedroit.Fr/Wp-Content/Uploads/2019/04/Sjg19sup02_Compressed.Pdf

• ونتيجة لذلك سيؤدي إلى العديد من التعقيدات الإدارية والبطء في الإجراءات على العكس من نظام التقاضي على درجة واحدة وكونه إلكترونيًا الذي سيحل هذه المشكلة وذلك ما سنبينه بشكل مسهب في البحث.

المطلب الثاني

مقصد العدالة وسرعة الحصول على الحق

أصبحت كفاءة النظام القضائي هاجساً لدى مشرعي النظام القانوني الداخلي بحيث ظهر مبدأ اجرائي جديد يسمى مبدأ السرعة، ولقد لاقى هذا المبدأ اهتمام واسع لدى الكثير ممن يطالبون بسرعة النظر في الدعاوى. والسرعة تتميز عن التسرع، فالسرعة في أمر يكون في أغلب الأحيان ضروريا، وتأخيره أو التراخي عنه يؤدي إلى تفاقم خطره، أما التسرع فيتمثل في اتخاذ قرارات غير مدروسة أو القيام بإجراءات دون تريث وهو ما يدل عادة على الجهل او الفساد الإداري [١]، كثيرا ما يشار إلى الفقرة ٣ من المادة ١٤ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنها تكرس مبدأ السرعة اذ نص على أنه (لا يجوز الحكم على أي شخص دون تأخير لا مبرر له)، وينص أيضًا على أنه يجب أن يكون لدى الطرف الوقت والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه. [٢]

---

(١) د. صلاح جرار، بين السرعة والتسرع، صحيفة الرأي، 1/5/2019، Https://Alrai.Com/Article/10482114/كتاب/بين-السرعة-والتسرع ، تم زيارته في 25/1/2024

(٢) Https://Www.Cairn.Info/Revue-Francaise-D-Administration-Publique-2008-1-Page43.Htm#:~:Text=La%20célérité%2C%20ainsi%20distinguée%20de,Mesurée%2C%20sans%20perte%20de%20temps, تم زيارته في ٢٥/١/٢٠٢٤

ونرى أيضا ان المشرع المصري اعتبر مبدأ سرعة الفصل في الدعاوى إحدى المبادئ الدستورية الهامة، وقرر هذا المبدأ في المادة 97 من الدستور المصري حيث تنص على أن (التقاضي حق مصون ومكفول للكافة، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا،...) وبالتالي بات هذا المبدأ ملزماً لكل سلطات الدولة بطريقة تكفل سرعة حصول المتقاضين على حقوقهم.(١)

والعدالة والسرعة مفهومان مرتبطان إذ أنه لابد من سرعة التقاضي لتتحقق العدالة لأن التأخر وبطء حصول الناس على حقوقهم يعتبر تعدي على حقوقهم وهو ما يخرجنا عن إطار مفهوم العدالة، والمقصود بظاهرة بطء التقاضي أنها " تجمع لبعض القواعد والأنظمة بشكل يؤدي لبطء إجراءات التقاضي بصورة تنافي ما تحتاجه العدالة بالفصل في الدعاوى القضائية بالوقت المناسب " (٢).

وبناء على الواقع العملي فإن المحكمة تأخذ وقتاً طويلًا في إجراءات التقاضي على درجتين وأحيانا في تمييز الحكم ثم تنفيذه، وبعد هذه المدة قد يكون طالب الحق توفي أو أصبح من الصعب إرجاع الحال إلى ما كان عليه.

ويتبين لنا أن تبني فكرة التقاضي على درجة واحدة وبإجراءات إلكترونية سيحقق بلا شك العدالة الناجزة التي تهدف للمصلحة العامة بوقتٍ قصير نسبياً، ومن هذا المنطلق نستعرض أول تطبيق لنظام التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أدى الى النتائج المرجوة من السرعة في التقاضي وذلك

---

(١) أسامة كريم بدن، حق السرعة في إجراءات الدعوى الإدارية، Route Educational & Social Science Journal، العدد(5) 6، مايو2019، كلية الحقوق، جامعة ميسان، ص699

(٢) يوسف العدواني، التحكيم من أفضل وأسهل طرق التقاضي الا ان المجتمع لا يثق به ثقته بالقضاء، جريدة الانباء الكويتية، عدد٢٠٠٩/١١/١٢، تم زيارته بتاريخ ٢٠٢٤/١/١
(Http://Pdf.Alanba.Com.Kw/Pdf/2009/11/12-11-2009/28.Pdf)

كان من خلال رفع الدعاوى الكترونيا عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة (سانتا بوبوا) بولاية كاليفورنيا سنة ١٩٩١، وهذا ما أدى بمحكمة كاليفورنيا بتقديم المبادرة الأولى من المكتب الإداري من خلال مشروع محاكم الملفات الالكترونية والتقنية المعيارية كبرنامج تطوير آليات ومعايير التقاضي بواسطة استحداث الملفات الإلكترونية للمحاكم، وهذا ما قلل من تكلفة ووقت التقاضي، وجعل مختلف المحاكم تتبع تلك الإجراءات [١].

ولأن نوع القضايا المستهدفة بأصلها قضايا تتطلب السرعة كالقضايا التجارية التي تعتبر السرعة ركيزة أساسية فيها حتى لا تفوت المصلحة ولا يتم الأضرار بالمصالح التجارية، وذلك بلا شك ينطبق أيضا على القضايا المدنية إذ أن الأصل بها التعويض عن الأضرار، فما الحكمة من التعويض عن ضرر تلاشى مع مرور الزمن، وفي الغالب تتفاقم الأضرار وتهدر المصلحة المرجوة من التعويض بسبب التأخير.

وقد تزايد رفع الدعاوى في الكويت وأبرزها القضايا التجارية التي تقع بين التجار أو المنازعات الاستثمارية، كما تراكمت الطعون التجارية أمام محكمة التمييز بما يقارب ٧ آلاف طعن، بالإضافة لمد ميعاد الطعن بالتمييز لستين يوما وهناك توجه بمد ميعاد الطعن بالاستئناف لأربعين يوما والمواعيد المتأخرة للجلسات والتأجيل المتكرر ناهيك عن جلسات الخبرة والتي تمر بالدورة ذاتها من التأجيل وهذا يؤدي لحدوث ضرر بالغ ببيئة الاستثمار في الدولة، فيكون القضاء بيئة طاردة للاستثمار [٢].

---

(١) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية (دراسة تأصيلية مقارنة)، دار جامعة نايف النشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٧، ص١٦٥

(٢) حسين العبد الله، انشاء محاكم اقتصادية ضرورة وعلى المشرع تأقيت التقاضي، جريدة الجريدة =

ومثال على ذلك طالب المدعي (شركة)، المدعى عليها بأن تؤدي مبلغا وقدره ستون ألف ومئتان وثمانون كويتي وخمسمائة فلس والفوائد القانونية بواقع 7% وذلك لأن المدعى عليها مدين للمدعية بهذا المبلغ بموجب كمبيالة، وعلى ذلك تم قيد الدعوى أمام المحكمة الكلية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٦ وتم الحكم بها في تاريخ ٢٠١٧/٤/٤ [١] وبعد ذلك تم عقد جلسة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٧ [٢]، وتم الطعن بالتمييز وصدر الحكم بعدم القبول في ٢٠٢٢/٢/٢٢ [٣]، وإلى الآن إجراءات التنفيذ تحت العمل ولم يتم حتى الآن تنفيذ الحكم.

يتبين من هذه القضية مدى طول الإجراءات التقاضي ومدى تأثيرها على الأفراد والشركات إذ أن الشركة بلا شك تأثرت من عدم استلام مبلغ التعويض كعدم تمكنها من الدخول في مشاريع جديدة وزيادة أرباحها وغيرها من الأضرار.

وأما في الشق المدني فالتعويض عن أضرار الحوادث المرورية لا تتحصل إلا بعد مدة طويلة من وقوع الحادث مما يدفع المتضرر إلى الأنفاق من ماله الخاص لتصليح مركبته، وهذا ما يعارض مبدأ العدالة حيث أن محدث الضرر هو الملزم بجبر الضرر بأسرع وقت.

الكويت، نشر٢٦/١١/٢٠١٩، تم زيارته بتاريخ٢/١/٢٠٢٤
(Https://Www.Aljarida.Com/Articles/1574695254325658300)

(١) حكم المحكمة الكلية، الدائرة التجارية كلي/35، المنعقدة في 5/3/2017، الدعوى رقم 11788/2016، الرقم الالي 163916310

(٢) حكم محكمة الاستئناف، الدائرة التجارية الرابعة، المنعقدة في 27/1/2017، رقم 2116/2017، الرقم الالي 163916310

(٣) حكم التمييز، الدائرة تجاري خمسة، الرقم الالي 163916310

وتماشياً مع ما تم ذكره من أن التقاضي الإلكتروني والتقاضي على درجة واحدة سيقلل من أمد النزاعات وبالتالي سيقلل حتماً مدة الخصومة وإرجاع الحق لصاحبه وهو ما ينشأ عنه تهدئة النفوس وعدم تفاقم المشاكل والنزعات، وهذا ما يتماشى مع هدف مرفق القضاء وهو حل النزاعات وتحقيق العدالة، فبسرعة التقاضي وسرعة صدور الحكم ستقلل بلا شك من المشاعر السلبية بين المتخاصمين.

فالناظر لحالة القضاء الكويتي وخاصة في تعاطيه مع منازعات الاستثمار نجد أّن بطء إجراءات التقاضي وتحّقق العدالة المتأخرة وغياب الاختصاص من الأمور التي تضعف بيئة الأعمال الاستثمارية، وبالتالي تؤثر سلبيًا على جذب الاستثمارات الأجنبية للدولة [١].

اذا ومع تطبيق نظام التقاضي على درجة واحدة سيؤدي الى نتائج إيجابية منها: السرعة الفصل في المنازعات وتقصير مدة الخصومة، وتوفير النفقات، ، وكذلك يجعل المتقاضين في وضع متكافئ من حيث القدرة على الانفاق لإمكانية الطعن في الدرجات المختلفة.[٢]

(١) ابرار مجيد القطان، بطء في إجراءات التقاضي واثاره على الاعمال الاستثمارية ودور القضاء في تشجيع الاستثمار، مجلة كلية القانون الكويتية، مارس ٢٠٢٢، ص٣٠

(٢) Https://Www.Elmodawanaeg.Com/المباديء-العامة-التي-يقوم-عليها-نظام-ا/، المدونة القانونية، المبادئ العامة التي يقوم عليها نظام القضاء تم زيارته ١/١/٢٠٢٤

المبحث الثاني

التقاضي على درجة واحدة

المطلب الأول

نظام التقاضي على درجة واحدة

التقاضي على درجة واحدة هو نظام يتبع في القضايا المدنية والتجارية دون الشق الجنائي، حيث تلغى احدى درجات التقاضي ولا يكون للمتقاضين حق استئناف الحكم، إذ أنه لا درجة أعلى تنظر الموضوع وذلك لتحقيق السرعة والعدالة كما بينا انفا.

ونورد فيما يلي أمثلة على نظام التقاضي على درجة واحدة:

ففي قانون محكمة أسواق المال الكويتي نصت المادة ١١٢ على أنه (تُرتّب بمحكمة الاستئناف دائرة جزائية ودائرة غير جزائية أو أكثر متخصصة للنظر فيما يستأنف من الأحكام الصادرة من محكمة سوق المال، ويكون حكمها باتاً لا يجوز الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن، وتستمر الدوائر الاستئنافية بالمحكمة الكلية في نظر الطعون الاستئنافية المرفوعة إليها عن الأحكام الصادرة في القضايا التي أصبحت من اختصاص محكمة سوق المال، أو تلك التي ترفع إليها بعد نفاذ هذا القانون حتى يصدر حكم بات في موضوعها) [(١)].

يتضح أن قانون محكمة أسواق المال جعلت للمتقاضين الحق في عرض الموضوع على درجتين لكن حرمتهم من تمييز الحكم، حيث أن حكم الاستئناف لا يجوز الطعن عليه بأي شكل من الأشكال وذلك لحماية للمنظومة الاقتصادية وحقوق المتقاضين ولتحقيق السرعة.

---

(١) قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية لدولة الكويت

ولكن نظام التقاضي على درجة واحدة الذي نقترحه يخالف النظام السابق فقد ألغى الاستئناف وأبقى على محكمة التمييز التي هي محكمة قانون وليست درجة من درجات التقاضي، لما لها من دور رقابي لا يمكن الاستغناء عنه، وسبب إلغاء الاستئناف هو إمكانية دمج الضمانات الواردة في محكمة أول درجة وثاني درجة في درجة وذلك من خلال تخصيص القضاة وغيرها من الضمانات التي سنتطرق لشرحها في المطلب الثاني من البحث.

أما بالنسبة للمشرع البريطاني فقد صدر قانون المالك والمستأجر عام ١٩٨٥، وقد حدد «السلطة القضائية» "**Jurisdiction**" المختصة بالتزامات الإيجار، بأنّها «محكمة المنطقة» "**County Court**" بغض النظر عن قيمة العقار [١]، وقد أكد قانون السكن الإنكليزي لعام ١٩٨٨ اختصاص محكمة المنطقة هذه في نزاعات إيجار العقار [٢]، وذلك في إطار المحاكمات المدنية [٣]، ولكن قانون المالك والمستأجر المذكور أتاح أن يتم النظر في دعوى إيجار العقار عبر محكمة تُسمى (التقاضي على الدرجة الأولى / محكمة الدرجة الواحدة) **First–tier Tribunal** [٤] . وقد أكد الفقه الإنكليزي على أن

---

(١) "The County Court Has Jurisdiction To Make A Declaration That Section 11 (Repairing Obligations) Applies, Or Does Not Apply, To A Of The Property In Question". Lease... Whatever The Net Annual Value
See: Section 15 (A), Landlord And Tenant Act 1985.

(٢) Section 40 (1), Housing Act 1988.

(٣) "Cases Listed Before A Recorder Civil May Include Disputes In The Fields Of Housing, Commercial Landlord And Tenant...".
See:Https://Www.Judiciary.Uk/About-The-Judiciary/The-Justice-System/Jurisdictions/Civil-Jurisdiction/ (6-1-2023).

(٤) Section 20C, Landlord And Tenant Act 1985

(غرفة الأملاك) **Property Chamber** في محكمة الدرجة الواحدة **Tribunal** هي المحكمة المناسبة للنظر في دعوى إيجار العقار في إنكلترا لأنها الأكثر تخصصاً [١].

وبالكويت تتميز الأحكام الصادرة من دائرة إيجار العقارات في المحكمة الكلية بأنها أحكام لا يمكن الطعن عليها بالاستئناف إلا لأسباب محددة وهي: الخطأ في تطبيق القانون، أو تأويله، أو إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات (م **4/26**من قانون إيجار العقارات)، ويعني ذلك أن محكمة الاستئناف تمارس مهمة التمييز بالنسبة للأحكام الصادرة من دائرة ايجار العقارات، فلا تنظر الحكم من حيث الواقع أي من حيث ثبوته، ولكنها تختص بتكييفه، لان تلك مسألة قانون. [٢]

نورد مثال آخر على نظام مشابه لنظام التقاضي على درجة واحدة وهو نظام التحكيم في دولة الكويت ، فقد نصت المادة **186** من قانون المرافعات المدنية و التجارية الكويتي رقم **38** لسنة **1980** أنه (لا يجوز استئناف حكم المحكم إلا إذا اتفق الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك ويرفع الاستئناف عندئذ أمام

---

(١) "The Appropriate Tribunal In England Is The First-Tier Tribunal(Property Chamber) (26)("Tribunal")". See: Raymond-George, Naomi, Jurisdiction Over Leasehold Issues- County Court Or First-Tier Tribunal?, Leasehold Advisory Service, England, June2015. See: Https://Www.Lease-Advice.Org/Article/Jurisdiction-Over-LeaseholdIssues-County-Court-Or-First-Tier-Tribunal/تم زيارته في 1/1/2023

(٢) أ.د عزمي عبدالفتاح عطية و د. مساعد العنزي، الوسيط في قانون المرافعات الكويتي، الكتاب الأول، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار الكتب، الكويت،٢٠١٧،ص٤٠٧

المحكمة الكلية بهيئة استئنافية.....) [١]

ويتضح مما سبق أن الأصل في التحكيم هو عدم جواز الاستئناف، واستثناء لذلك يجوز الاتفاق على الاستئناف مع مراعاة ما حددته المادة السابقة من حالات عدم جواز الاستئناف ولوكان ذلك بناء على اتفاق الأطراف، وبسبب ما يتميز به التحكيم من سرعة في الفصل في المنازعات الداخلية والدولية ومرونة في إجراءاته، أدى ذلك إلى تشجيع المتنازعين لسلك طريق التحكيم وعدم عرض منازعاتهم على القضاء الذي يغلب عليه البطء بسبب تراكم القضايا وتعدد درجات التقاضي [٢].

ومثال آخر هو قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي رقم 61 لسنة 1976،

---

(١) المادة ١٨٦ من مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي :

لا يجوز استئناف حكم المحكم إلا إذا اتفق الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك، ويرفع الاستئناف عندئذ أمام المحكمة الكلية بهيئة استئنافية، ويخضع للقواعد المقررة لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم، ويبدأ ميعاده من إيداع أصل الحكم إدارة الكتاب وفقاً للمادة (١٨٤).

ومع ذلك لا يكون الحكم قابلاً للاستئناف إذا كان المحكم مفوضاً بالصلح، أو كان محكماً في الاستئناف أو كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ألف دينار، أو كان الحكم صادراً من الهيئة المنصوص عليها في المادة (١٧٧).

ويجوز لكل ذي شأن أن يطلب بطلان حكم المحكم الصادر نهائياً وذلك في الأحوال الآتية ولو اتفق قبل صدوره على خلاف ذلك:

أ- إذا صدر بغير اتفاق تحكيم أو بناء على اتفاق تحكيم باطل أو سقط بتجاوز الميعاد أو إذا كان الحكم قد خرج عن حدود الاتفاق على التحكيم.

ب- إذا تحقق سبب من الأسباب التي يجوز من أجلها التماس إعادة النظر.

(٢) مقالة المحامي عصمت النشاشيبي، Https://Nashashibilaw.Weebly.Com/Magazine/8190725 ، تم زيارته بتاريخ 31/12/2023

حيث نصت المادة **109** على انه (استثناء من احكام المرسوم الاميري رقم (**19**) لسنة **1959** بقانون تنظيم القضاء تختص محكمة الاستئناف العليا في دائرتها المدنية والتجارية في الفصل في الطعون والمنازعات المنصوص عليها في المادتين السابقتين) [(١)].

اذاً نظام التقاضي على درجة واحدة معمول به في بعض المنازعات وهو النظام الذي نتطلع إلى تطبيقه، ومع ذلك تم الطعن بعدم دستورية المادة (١٠٩) سالفة البيان قولا من الطاعن انها تعد قيدا يمنع المحكمة من نظر الدعوى وينتقص من حق التقاضي مما يخالف المادة (**166**) من الدستور الكويتي.

لكن حكمت المحكمة الدستورية برفض الدعوى للأسباب الأتية:

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بضوابط معينه تعتبر حدا لها، وأنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضي كحق دستوري أصيل، وبين تنظيمه تشريعياً، بشرط ألا يتخذ المشرع من هذا التنظيم وسيلة لحظر حق التقاضي أو إهداره كما أن قصر حق التقاضي على درجة واحدة هو مما يستقل المشرع بتقديره، بمراعاة أمرين: أولهما أن يكون هذا القصر قائما على أسس موضوعية تمليها طبيعة المنازعة وخصائص الحقوق المثارة فيها، وثانيها أن تكون الدرجة الواحدة محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي من حيث تشكيلها وضماناتها والقواعد المعمول بها أمامها، وأن يكون المشرع قد عهد إليها بالفصل في عناصر النزاع جميعها الواقعية منها والقانونية، فلا تراجعها فيما تخلص إليه منها جهة أخرى. متى كان ذلك، وكان المشرع قد حصر على اختصاص محكمة الاستئناف في دائرتها المدنية والتجارية بالفصل

---

(٢) المادة ١٠٩ قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦

في الطعون والمنازعات المنصوص عليها في المادتين (١٠٧) و(١٠٨) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه، على درجة واحدة، وذلك من سلطته التقديرية في موضوع تنظيم الحقوق، مع توفير الضمانات الخاصة بإجراءات التقاضي واللازمة لإصدار الحكم فيها، توخياً لتقصير أجل المنازعات المعروضة عليها وتحقيقاً لسرعة الفصل في تلك المنازعات، لما يبررها من دواعي المصلحة العامة الجديرة بالاعتبار، وهو الأمر الذي لا يكون معه النص المطعون عليه قد أخل بالحق في التقاضي، ومن ثم يتعين القضاء برفض الدعوى [١].

يتبين لنا مما سبق، جواز التقاضي على درجة واحدة وانه لا يشكل أي شبهة دستورية، وان للمشرع الحق في تنظيم حق التقاضي بشرط مراعاة امرين :

الأول: ان يكون سبب اللجوء إلى التقاضي على درجة واحدة هو أسباب تفرضها طبيعة المنازعة والحقوق

الثاني: ان تكون هذه المحكمة ذات الدرجة الواحدة ذات اختصاص قضائي وان يعهد لها المشرع بالفصل في المنازعات

□

(١) المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم ٥، لسنة ٢٠١٧

المطلب الثاني

ضمانات تطبيق نظام التقاضي على درجة واحدة

الفرع الأول

اللجنة الأولية لفحص القضية

مع تبني نظام التقاضي على درجة واحدة لابد من إيراد بعض الضمانات التي تمكن القاضي من الحكم بعدالة دون حاجة إلى عرض الموضوع على محكمة أخرى، والتأكد ان الحكم لن يشوبه أي خطأ، ومن اهم هذه الضمانات هي اللجنة الأولية.

فاللجنة الأولية وتعرف أيضا بنظام إدارة الدعوى المدنية، أو كما عرفها القانونيين في المعهد القضائي الأردني بأنها (ذلك الأسلوب الإداري الحديث الذي يهدف إلى تسريع الفصل في الدعاوى القضائية وإنجاز العدالة، وذلك من خلال وضع الدعوى منذ تقديمها تحت الإشراف المباشر لقاضي بداية يتولى التأكد من استيفائها كامل أركانها ومتطلباتها القانونية والإجرائية قبل عرضها على قاضي الموضوع الذي سيتولى نظرها والفصل فيها)، و بذلك تصل الدعوى إلى قاضي الموضوع مستوفاة لجميع إجراءاتها، بحيث يكون الخصوم على استعداد للمحاكمة على نحو لا يستغرق سوى جلسة واحدة أو جلسات قليلة للنطق بالحكم بعد وصولها إلى قاضي الموضوع، وبهذا يكون قاضي إدارة الدعوى قد أزال كافة المعوقات الشكلية من أمام قاضي الموضوع، منها مسألة نقص البينات، أو عدم ترتيبها أو غيرها، بحيث لا يبقى أمام قاضي الموضوع سوى الفصل في الخصومة دون إضاعة الوقت. (١)

---

(١) مجد وليد عطا المناصرة، ادارة الدعوى وتطبيقاتها العملية وفقا لأحكام القانون الأردني، رسالة استكمالا لمتطلبات للحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، نيسان 2012، ص29/28

أما في فرنسا فاللجنة الاولية تعرف بانها نظام تحضير الدعوى وقد تبناها المشرع الفرنسي عام ١٩٦٥ بهدف تجنب تعطيل نظر الدعوى، اذ بموجب مرسوم عام ١٩٦٥ تم استحداث نظام قاضي التحضير كقاضي مخصص يعينه رئيس المحكمة في بداية كل عام قضائي، وقد تم الابقاء على هذا النظام بموجب مرسوم صادر عام ١٩٧١ حيث اثبتت التجربة ان القاضي لا يمكنه انجاز مهمته بفعالية مالم يتوافر الحد الادنى من التحضير للدعوى [١].

وقد تم تعديل هذا النظام فأعطاه سلطة التحقيق بكل ما فيها من سماع الشهود، وتعيين الخبراء، واستجواب الخصوم، وعرض الصلح على أطراف الدعوى، وذلك ضمن حدود معينة رسمها له القانون، وبقي هذا النظام معمول به حتى صدور القانون الجديد عام ١٩٧٥، إذ عمد المشرع الفرنسي من خلال هذا التعديل إلى النهوض بالغاية الأساسية للقضاء وهي ضمان الحماية القانونية للناس وإزالة كافة العوائق أمام إجراءات التقاضي، وذلك لأنه لا يكفي أن تكون الأحكام عادلة بل يجب أن تكون أيضاً سريعة، ناجزة، قليلة التكلفة، مستوفية الضمانات، ومحكمة الإجراءات. [٢]

ويذهب البعض [٣] إلى أن قانون قاضي التحضير يعد من أحسن القوانين التي سنت لانتظام التقاضي وحسن سير العدالة، إذ كانت الحاجة ماسة إلى القواعد التي نص عليها نظرا لازدياد عدد القضايا المدنية والتجارية.

---

(١) د. هبة بدر احمد، اطلاله على قاضي التحضير في فرنسا وفقا لأحدث التعديلات التشريعية بموجب المرسوم بقانون الصادر عام ٢٠١٩، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق فرع الخرطوم، المجلد١٧، العدد٨، اغسطس ٢٠٢٣، ص١٦٩٠

(٢) مجد وليد عطا المناصرة، مرجع سابق، ص 36

(٣) عبد الفتاح السيد، الوجيز في المرافعات المصرية الطبعة الثانية، مكتبة النهضة، مصر، 1924، ص٣٩٤ وما بعدها.

ولنبين فكرة قاضي التحضير نستعرض ما ورد في القانون المصري رقم 3 لسنة 1910 بشأن نظام قاضي التحضير في المواد التجارية والمدنية [١]، حيث نصت مادته الأولى على مجال اختصاص قاضي التحضير [٢]، أما المادة الثانية من ذات القانون بينت كيفية تعين قضاة التحضير والجهة المختصة بتعينهم حيث اسند هذا الاختصاص إلى وزير العدل بناء على طلب من رئيس المحكمة [٣]، اما المادة السابعة والثمانية فقد بينت وعلى وجه من الدقة اختصاصات قاضي التحضير وهي [٤]:

---

(١) د.محمد عبد النبي السيد غانم ، التنظيم القانوني لتحضير الدعوى ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2017 ، ص9-10

(٢) المادة1: تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية كانت أ واستئنافية في كل محكمة كلية إلى إحدى جلسات قاضي التحضير. وكذلك تقدم إليه قضايا المعارضة في الأحكام الغيابية وقضايا بطلان المرافعة.

(٣) المادة 2: يعين قضاة التحضير في كل محكمة من بين قضاتها بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة.

(٤) المادة 7: يختص قاض التحضير بما يأتي: أولا – تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم. ثانيا – الترخيص بتأجيل القضايا إلى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة. ثالثا – مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وإيداعها وإعلان المذكرات التحريرية. رابعا – التقرير بإعادة إعلان الخصوم أ وحضورهم شخصيا. خامسا – إثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم. سادسا – إصدار الأحكام الغيابية وأحكام إثبات الغيبة. ولا يجوز للقاضي المعافاة من الكفالة في أية حالة من أحوال التنفيذ المؤقت. سابعا – التقرير بشطب الدعوى وبإبطال المرافعة. ثامنا – الحكم بإدخال ضامن في الدعوى أ وبدخول شخص ثالث فيها. تاسعا – إيقاف المرافعة في الأحوال المنصوص عليها قانونا. عاشرا – إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أ ودعوى أخرى مرتبطة بها. حادي عشر – ضم دعوى إلى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال في التحضير.

المادة 8: لقاضي التحضير أيضا في حالة اتفاق الخصوم. أولا – تعيين خبير في الدعوى. وفي

=

- التأكد من صفة الوكلاء وصحة التوكيلات
- لقاضي التحضير تأجيل القضية أي ان تصبح جاهزة لينظرها القاضي المختص
- قاضي التحضير يشرف على عملية تبادل الأوراق وايداعها واعلان المذكرات
- يقرر أيضا بعملية اعلان الخصوم وحضورهم امام قاضي التحضير
- يثبت ما يتم امامه من أقول وطلبات وتنازلات واعترافات والصلح وكل اتفاقات بين الخصوم
- يصدر احكام غيابية واحكام اثبات الغيبة
- التقرير بشطب الدعوى وابطال المرافعة
- الحكم بالإدخال
- إيقاف المرافعة حالات المنصوص عليها بالقانون
- إحالة الدعوى للارتباط وضم الدعاوى التي لا زالت بالتحضير

ولقاضي التحضير حال اتفاق الخصوم :

- تحديد الخبير

هذه الحالة يحدد القاضي المأمورية ويسمى الخبير أ والخبراء حسب أهمية الدعوى إذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم. ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين أمامه في اليوم الذي يحدده لذلك. ثانيا – الحكم في المسائل الوقتية والإجراءات التحفظية. ثالثا – توجيه اليمين الحاسمة إذا اتفق الخصوم على صيغتها أ وإذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة. رابعا – الحكم بتحقيق الوقائع التي يقررها ومباشرته. خامسا – الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضي المدة.

- الحكم في المسائل الوقتية والإجراءات التحفظية
- حال طلب الخصوم يوجه لهم اليمين الحاسمة
- يحكم بتحقيق الوقائع
- الحكم بعدم الاختصاص وبطلان الدعوى وعدم القبول للتقادم

وبناء على ما تم عرضه من اختصاصات واردة في المادتين 7 و8 من القانون رقم 3 لسنة 1910 بشأن نظام قاضي التحضير في المواد التجارية والمدنية، نرى ان المشرع المصري قد احسن صنعاً حين اسند لقاضي التحضير اختصاصات إداريه، ولكن يعاب عليه أنه أدخل بعض الاختصاصات القضائية مثل الأحكام الوقتية والأحكام الخاصة بعدم الاختصاص وغيرها، حيث جعل مجالاً للطعن أمام المحكمة لهذه الأحكام الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة وقت التقاضي، ولذلك نحبذ أن يكون صميم عمل قاضي التحضير هو تحضير الدعوى بحيث يسهل على قاضي الموضوع نظر موضوع النزاع دون غيره من الأمور، وبالتالي يساعده في إصدار حكم يكون أقرب إلى الحقيقة.

أيضا نص قانون هيئة التحضير والوساطة أمام المحكمة الاقتصادية وفقا لأحدث التعديلات التشريعية بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ في مصر، وفقاً للمادة ٨ مكرر على ان يختص قاضي التحضير بالتحقق من استيفاء كافة المستندات اللازمة لتهيئة الدعوى للفصل فيها ودراستها، وله عقد جلسات الاستماع، والوساطة في المنازعات والدعاوى [١].

وقد أحسن المشرع حين أضاف الوساطة للتسوية الودية للنزاع قبل عرضه

(١) د. هبة بد واحمد، نحو نظام إجرائي لتحضير الدعاوي في المواد المدنية والتجارية في النظام القانوني المصري، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، ص ١١٢٥

على القاضي بحيث انه سيقلل من المنازعات وكذلك له فوائد بعدم اثقال كاهل القضاء بنزاعات قد تحل وديا.

وعن الهدف من نظام تحضير الدعاوى، قضت محكمة النقض- الدائرة الاقتصادية بأن (الهدف من الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم 120 لسنة 2008 بإنشاء المحاكم الاقتصادية من عرض النزاع علي هيئة التحضير المشكلة، هو التحقق من استيفاء مستندات الدعوى وسماع أوجه الاتفاق والاختلاف بين أطرافها ثم عرض الصلح عليهم تمهيداً لإحالتهم إلي الدائرة المختصة وذلك كله تبسيطاً للإجراءات واختصاراً لأمد التقاضي وللحد من تراكم القضايا في المرافعات أمام المحاكم، وكان البين من الأوراق حضور الطرفين بوكيليهما أمام هذه المحكمة بالجلسة المحددة لنظر طلب وقف التنفيذ المقدم من الطاعن وإقرار المطعون ضده بتصالحه معه في الدعوي الأمر الذي تكون معه قد تحققت الغاية المرجوة من وراء إجراء انعقاد هيئة التحضير سالفة البيان ويضحي النعي في هذا الصدد- وأياً كان وجه الرأي فيه- غير منتج، ومن ثم غير مقبول) [1].

لذلك نرى أهمية وجود لجنة أولية يكون عملها فحص القضية كاملة والتأكد من البيانات والوقائع، وعدم وجود أي خطأ او تحايل بها، إذ أن نظام تحضير الدعاوى وما نسميه باللجنة الأولية لفحص القضية تسهل عمل القاضي حيث ان الملف سيورد للقاضي بعد التأكد من صحة البيانات والوقائع وبذلك نحل إشكالية إمكانية ان يكون هناك خطا بالحكم بسبب البيانات او الوقائع المعروضة ولا نحتاج لمحكمة الاستئناف لتنظر القضية مرة أخرى، وهذه اللجنة ملزمة في ان تصدر قراراتها خلال مدة أقصاها 30 يوم وذلك حتى لا يؤدي إلى الاخلال

(١) محكمة النقض، الدائرة الاقتصادية، الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨ ق- جلسة ٢٠٢١/٣/٢٨-، موقع شبكة قوانين الشرق.

بالغرض الذي من اجله تم تقليل درجات التقاضي.

الفرع الثاني

القضاة

ولكي يتم تطبيق نظام التقاضي على درجة واحدة بطريقة سليمه تضمن ان الحكم الصادر سليم ولا يحتاج الى استئناف يجب ان يكون القاضي الذي ينظر للقضية هو قاض متخصص بموضوع النزاع.

ويقصد بالتخصص لغة: (فعل) تخصص، تخصصا، فهو متخصص، والمفعول مخصص به، فيقال تخصص في مادة الرياضيات: اهتم بها وفرد لها وقته وجهده، ويقال تخصص أي انفرد [١].

وتخصص القضاء اصطلاحا تعني قصر ولاية القاضي أو المحكمة على قضايا معينة ومكان معين ووقت محدد، فبسبب تعددت فروع القانون وتنوع موضوعاته وكثرة التشريعات يجب أن يكون القاضي المنوط به نظر المنازعات والدعاوي القدرة على تطبيق القانون الصحيح، وهذا يتطلب منه دراسة متخصصة وخبرة عملية لتطوير الملكة القانونية له [٢].

وما نقصده بالقاضي المتخصص هو قاض له من المعلومات والدراية الكافية بهذا المجال ويكون مؤهلا تأهيلا علميا في فرع بعينه مما لا يجعل مجال للشك بعدم المامه بهذا المجال الامر الذي له عدة نتائج إيجابية منها ثقة الافراد بحكم هذا القاضي بسبب تخصصه، وسيجبر مرفق القضاء على تعيين أكبر عدد من القضاة لان كل قاض سيكون متخصصاً بالفصل في نزاع معين.

---

(١) موقع المعاني، Https://Www.Almaany.Com، تم زيارته بتاريخ ٦/١٢/٢٠٢٣

(٢) فرج عيد يونس، التخصص القضائي أحد دعائم الأساسية لتحقيق العدالة الناجزة، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، طبعة الاولى، ص٩٩.

ومثالا على ذلك نجعل القاضي متخصص بمجال القانون التجاري بشكل عام وبشكل خاص الشركات وبذلك سيكون لهذا القاضي العلم والدراية بالقانون التجاري بأكمله أما علمه بقانون الشركات سيكون أوسع واشمل وأدق.

وتكمن أهمية القاضي المتخصص في تحقيق ما يلي:

- الفصل السريع في الدعاوى المنظورة، مع تحقيق العدالة الناجزة، والتغلب على مُشكلة البطء في إجراءات التقاضي.
- تأهيل القضاة وتزويدهم بالمعرفة والمهارات المُتطورة لضمان أداء قضائي سريع، وإصدار أحكام قضائية سليمة ومُتناسقة، مما يُحقق عدالة أكبر للمُتخاصمين.
- تخصص القاضي يجعله أكثر تمكناً من صياغة أسباب حُكمه بكل إيجاز وسُهولة ويُسر.
- تقليص التكلفة الإجمالية، وذلك بسبب خبرة القضاة الموضوعية، مما يعود بالنفع على تكاليف القضاء والدعاوى في آن واحد.[1]

وعلى ذلك نعرض آراء بعض الدكاترة والمتخصصين بشأن المحاكم والقضاة المتخصصين في المجال الاقتصادي وتأثيره على اقتصاد الدولة:

- يقول استاذ القانون المدني في كلية الحقوق د. فايز الكندري إنه مع تطور التشريعات التي تصاحب التغيير في أنماط الاستثمار والتجارة التي يفرضها التنافس بين الشركات، فضلاً عن استخدام التقنيات الحديثة وتوظيفها لإنجاز

(١) محمد جبر، دور القاضي المتخصص في جذب وحماية الاستثمارات، المؤتمر العلمي السنوي الدولي التاسع، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت،2023

هذه الأعمال، فنحن بحاجة فعلية لدوائر أ ومحاكم متخصصة لنظر المنازعات والبت فيها بالخبرة والدراية التي تتطلبها وبالوقت المقبول، وهذا على غرار دائرة أسواق المالية المعنية بنظر منازعات قانون هيئة أسواق المال وكذلك دائرة الاستقرار الاقتصادي وتخصص الدوائر يجب أن يقابله تخصص القضاة والمستشارين فيه، وإلا يكون غير مجدٍ، ونحتاج أيضا لقضاة ومستشارين متخصصين بالمجال في قضايا أسواق المال والاستثمار والبنوك والتأمين، فالدوائر المتخصصة من قضاة ومستشارين غير متخصصين غير منطقية، ولا تحقق الأهداف المنشودة.(١)

- ومن جانب اخر يرى استاذ القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة الكويت، د. محمد ابراهيم الوسمي إن وجود محاكم تجارية متخصصة أصبح مطلبا مهما، نتيجة التطور الاقتصادي في العالم بشكل عام وفي الكويت على وجه الخصوص، حيث إن الأعمال التجارية في هذه الأيام أصبحت متطورة إلى درجة التعقيد، والتي لا يمكن لغير الشخص المتخصص فهمها وتفكيك رموزها، ولذلك فإن وجود مثل تلك المحاكم المتخصصة سيساعد ويساهم في تطور الاقتصاد وازدهار التنمية في البلد. ويضيف: يمكن توضيح دور المحاكم التجارية المتخصصة في تنشيط التنمية الاقتصادية في الكويت من خلال الاعتراف بدور هذه المحاكم في بث الطمأنينة والثقة فيما بين جمهور الممارسين للأعمال التجارية، سواء كانوا محليين أ وأجانب، وذلك عندما يكون هناك قضاة متخصصون في مثل هذا المجال، ملمون بتفاصيل الأعمال التجارية بشكل

---

(١) د. فايز الكندري، انشاء محاكم اقتصادية ضرورة وعلى المشرع تأقيت التقاضي، جريدة الجريدة الكويت،نشر٢٠١٩/١١/٢٦،

Https://Www.Aljarida.Com/Articles/1574695254325658300 ، تم زيارته بتاريخ2/1/٢٠٢٤

متعمق، لكن ذلك لا يمنع استعانة القضاة حتى في المحاكم التجارية المتخصصة من أصحاب الاختصاص كالمحاسبين. لذلك، من المهم لكي ينجز القاضي عملية الفصل في أي دعوى تجارية يجب أن يكون ملمّا بالمسائل التجارية بجانب المسائل القانونية، حيث يتسنى له إسباغ التكييف القانوني الصحيح والمناسب على الواقعة التي ينظرها، نأخذ بالاعتبار أن بيئة الأعمال التجارية بيئة ابتكارات واختراعات، حيث يمكن وجود معاملات تجارية لم ينظمها أي قانون في الدولة، فيأتي هنا دور القاضي لتكييف تلك الواقعة وإسباغ التكييف القانوني السليم عليها، وفي هذه الحالة القاضي المتخصص هو أفضل العناصر التي من الممكن أن تكيف مثل تلك الوقائع وردها للأحكام القانونية الصحيحة. ويبيّن الوسمي ان وجود محاكم تجارية متخصصة سيساعد على تشجيع تدفق الأموال الأجنبية، وذلك ما تسعى إليه دولة الكويت عن طريق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، فهذه المحاكم المتخصصة ستساعد على جذب المستثمرين، عندما يثقون بأنهم في حال وجود نزاع سيكون هناك قضاة متخصصون يفصلون في نزاعهم مما يضمن حقوقهم. نضيف كذلك في السياق نفسه أهمية وجود محاكم تجارية متخصصة سيسرع وتيرة الفصل في النزاعات، كذلك سيكون القاضي في هذه المحاكم مطلعا على المستجدات التجارية الحديثة، إضافة إلى إلمامه بالقوانين ذات العلاقة، مما سيشكل انعكاسات إيجابية على التنمية والاستثمار في دولة الكويت [١].

(١) د. محمد الوسمي، انشاء محاكم اقتصادية ضرورة وعلى المشرع تأقيت التقاضي، جريدة الجريدة الكويت،نشر٢٠١٩/١١/٢٦،
Https://Www.Aljarida.Com/Articles/1574695254325658300 ، تم زيارته بتاريخ2/١/٢٠٢٤

هذا من جانب دولة الكويت اما و بالمقارنة بالأنظمة المقارنة يتضح لنا ان المنظومة القضائية في مصر أخذت بنظام التخصص القضائي وآمنت بأهميته لتحقيق العدالة الناجزة، ويقينها بأن التخصص القضائي له تأثير في جودة العملية القضائية، وقد اتخذت خطوات متلاحقة وجادة في السنوات الماضية في التعويل على اعمال مبدأ التخصص القضائي، بالرغم من عدم حداثة هذا المبدأ في التشريع المصري. ويتضح تبلور نظام تخصص القضاة في مصر حين أصدرت العديد من القوانين التي تستند إلى مبدأ التخصص القضائي في نظر منازعات بعينه كقانون إنشاء محاكم الاسرة رقم 10 لسنة 2004 و قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم 12 لسنة 2008 وتعديلاته (١) ، وغيره العديد من القوانين .

يتضح اذاً ان نظام تخصص القاضي والمحاكم هو نظام معمول به في دولة الكويت في بعض المجالات، وأيضا في عدة دول أخرى مثل مصر كما تم عرضه.

الفرع الثالث

إمكانية الطعن على الحكم بأحوال الطعن غير العادية

طرق الطعن تعني السماح للمحكوم عليه طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بحقه، والعله من ذلك اما لطلب ابطاله، أو نقضه، أو فسخه، أو تعديله، وذلك لتفادي خطأ القاضي الذي قد يؤدي إلى الحاق ضرر بالمحكوم علية دون وجه حق.

وتنقسم طرق الطعن في دولة الكويت إلى طرق طعن عادية وطرق طعن غير

(١) د. عمرو محمد ناجي نجار ، دور القضاء المتخصص في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلد 1، العدد 2،2023، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ص370-369

عادية [١]. ففي طرق الطعن العادية يترتب حق للمحكوم عليه في حالة عدم قناعته بالحكم الصادر ضده من أن يطعن بالحكم دون أن يتقيد بسبب معين، في حين لا يتسنى له الطعن في الأحكام بطرق الطعن الغير العادية إلا اذا توفرت اسباب معينه بموجب القانون .

وطرق الطعن الغير العادية بالقانون الكويتي ثلاثة، وهي التماس إعادة النظر والتمييز والاعتراض خارج عن الخصومة، ولا يمانع النظام الذي نقترح تطبيقه من إمكانية الطعن بأحوال الطعن الغير عادية.

نستعرض بشكل موجز أحوال الطعن الغير العادية في القانون الكويتي مع ذكر أسباب الطعن فيها، ولكن دون التعرض للشرح وهي:

أولا: التماس إعادة النظر [٢]:

للخصوم التماس إعادة النظر في الأحكام في الأحوال التالية:

- غش إثر في الحكم كان من الخصم.
- الحكم بنى على أوراق اقر أو قضي بتزويرها بعد صدور الحكم أوشهادة شاهد قضي بتزويرها.
- أوراق قاطعة كانت عند الخصم حال دون الحصول عليها إلا بعد صدور الحكم.

(١) انظر عزمي عبدالفتاح، للتمييز بين طرق الطعن العادية وغير العادية، الوسيط في قانون المرافعات الكويتي، الكتاب الثاني، الطبعة الرابعة، 2017، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ص 624 وما بعدها

(٢) مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، مادة

- حكم بما لم يطلبه الخصم أوأكثر مما طلبوه.
- منطوق الحكم مناقض لبعضه.
- صدر الحكم بعدم تمثيل شخص طبيعي أو اعتباري تمثيلا صحيًا عدا النيابة الاتفاقية.

ثانيا: التمييز[١]:

للخصوم أن يطعنوا بالحكم في التمييز بالأحوال التالية:

- الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون
- الحكم المطعون فيه مبني على الخطأ بتطبيق القانون
- الحكم المطعون فيه مبني على الخطأ بتأويل القانون
- حالة بطلان في الحكم
- حالة بطلان في الإجراءات أثر في الحكم

ثالثا : اعتراض الخارج عن الخصومة[٢]:

لمن اعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يدخل أوتدخل أن يعترض بشرط أن يثبت :

- غش أوتواطؤ أوالإهمال الجسيم لمن كان يمثله.
- وللدائنين والمدينين المتضامنين والدائنين والمدينين بدين غير قابل للتجزئة أن يعترض على الحكم الصادر على دائن أو مدين اخر منهم.

---

(١) مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية الكويتي، مادة 152

(٢) مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، مادة 158

المبحث الثالث

التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول

ما هو النظام التقاضي الإلكتروني وأوجهه

الفرع الأول

ما هو التقاضي الالكتروني

يقتضي تطوير أداء نظام القضاء ضرورة الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات من الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الالكتروني باستخدام شبكة الانترنت، وهي بلا شك وسيلة فاعلة للتطوير من خلال اختصار الزمن ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع عنصر الزمن، على اعتبار أن التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة نسبيا هي آفة القضاء على مستوى مختلف الجهات القضائية [١].

وقد عرفوا الفقهاء التقاضي الإلكتروني بأنه: " سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروف أمامها من خلال شبكة الربط الدولية(الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين [٢].

نستعرض فيما يلي نماذج من الدول التي عملت عملت على تطبيق التقاضي الالكتروني واثر هذا التطور عليها كالولايات المتحدة الامريكية و الامارات العربية المتحده :

---

(١) الدكتور أشرف جودة محمد، بحث المحاكم الاليكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث، ص٢٨

(٢) د. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١، العد٢١، ٢٠١٤، ص١٠٤

ولان الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في صناعة البرمجيات وأنظمة التشغيل، جعلها تكتسب تجربة كبيرة ورائدة في مجال التقاضي الإلكتروني، خاصة مع الدور الفعلي المتميز الذي لعبته الجهات الحكومية وكليات الحقوق الامريكية والمراكز القانونية والمحامون في تكريس وتعزيز هذا النظام. وقد ظهر التقاضي الإلكتروني بالولايات المتحدة الامريكية أول مرة بولاية كاليفورنيا، حيث بادر المكتب الإداري للمحاكم بمشروع محاكم الملفات الإلكترونية والتنقية المعيارية [١]، ليتبنى سنة ٢٠٠٣ المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا قانونا يحدد كيفية دفع الرسوم الكترونية ويسمح للمحاكم باستقبال تسجيل الدعاوى المدنية والرد عليها الكترونيا [٢].

وقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول الأكثر شفافية في نظامها القضائي، وابتداء من تاريخ ٢٠٠٨ بدأ العمل بوزارة العدل الامارتية في مشروع التحول من النظام الورقي التقليدي الة النظام الالكتروني عن بعد في جميع المحاكم، وفي سنة ٢٠١١ أطلق مشروع " العدالة الالكترونية" الذي وفر لكل المواطنين الاستفادة من الخدمات القضائية المختلفة عبر الانترنت من أهمها تقديم ورفع مختلف الدعاوى في مختلف درجات التقاضي من طرف المواطنين وهيئة الدفاع ووفر لهم متابعة سير القضية برمتها باستعمال الهواتف الذكية والحواسيب باللغتين العربية والانجليزية، وضمن هذا النظام الالكتروني أرشفة القضايا الكترونيا ووفر لهم إمكانية سداد رسوم الطعن المقدمة إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة بوابة الدفع الالكتروني عبر موقع

---

(١) Www.Californiacourts.Programs Electronics Filing In California.Com

(٢) حازم محمد الشرعة لتقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة ٢٠١٠،ص١٣٣-١٣٢

الوزارة الالكتروني، وقد قطعت وزارة العدل شوطا كبيرا في مشروع التحول الالكتروني إلى أن وصلت إلى امكانية إجراء محاكمة الكترونية مرئية وصوتية، يجمع هذا النظام عند استخدامه كل من القاضي في الجلسة وأطراف الخصومة والخبراء، والشهود، والمترجمين، وهيئة الدفاع في وقت واحد وأماكن مختلفة [١]

ومن منطلق مردود أثر تطبيق المحكمة الإلكترونية على المنظومة القضائية، تم تنظيم مؤتمر دولي في فينا من قبل الرابطة الدولية للقانون الإجرائي عام ١٩٩٩ لدراسة أثر التكنولوجيا الحديثة والاتصالات على الإجراءات المدنية حيث تم التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات لن تساعد فقط في تبسيط وتحسين الوضع القائم في النظام القضائي وإجراءاته، ولكنها ستحدث تغييرا جذريا ينعكس أثره على مرفق القضاء، ومن ثم تحقيق العدالة الإجرائية المنشودة .[٢]

تجلت أهمية التقاضي الالكتروني في إيصال الحق إلى صاحبه بأبسط وأسرع الطرق خصوصا ونحن نعيش في ظل عالم يشهد ثورة تقنية خاصة في مجال الاتصالات، ففي كل يوم يظهر لنا اختراع جديد من أجهزة الحاسوب المتطورة وأحدث من الأجهزة التي سبقتها، فعندما يقوم أطراف الدعوى بالاطلاع على الدعاوى الخاصة بهم عبر وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت وهم في بيوتهم أوفي مكاتبهم، ويقوم القضاء بالاعتماد على أحدث البرامج القانونية

---

(١) د عمارة عبد الحميد، التقاضي الالكتروني عن بعد (دراسة مقارنة)، Route Educational & Social Science Journal، العدد5، ديسمبر 2018، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص47

(٢) د. أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، 2020، ص47

التي تحتوي على آلاف النصوص والاجتهادات القضائية وأسرع كونها تهدف إلى تحقيق العدالة.[١]

الفرع الثاني

أوجه التقاضي الالكتروني

أولا: من حيث إيداع الصحف والمذكرات والمستندات:

بتحويل إجراءات التقاضي إلى إجراءات الكترونية سيسهل عمليه الإيداع بحيث ستكون من خلال تطبيق خاص للقضاة ويمكن من خلال هذا التطبيق ارفاق المستندات المطلوبة وإيداع الصحف والمذكرات المصطلح على تسليم الوثائق الإلكترونية عبر الأنترنت بالتنزيلDownload، وهو "نقل، أو استقبال، او تنزيل أحد الرسائل، أو البرامج، أو البيانات عبر الانترنت إلى الحاسوب الخاص للمستخدم. وهوما يصطلح عليه قانونا بالتسليم المعنوي حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء الخارجي .[٢]

وبهذه الطريقة ستحل مشكلة للقاضي من جهة والمتخاصمين من جهة أخرى ، فالقاضي ستصل له المستندات وغيره من الأوراق بشكل أسرع وسيتمكن من الاطلاع عليها بأي وقت ويمكنه أن يخصص وقت للإطلاع وذلك لانها بحوزته طوال الوقت عكس لوكان الإيداع بالمحاكم حيث سيضطر القاضي الى الانتقال إلى المحكمة فقط للإطلاع على المستندات وغيره، هذا وأيضا سيسهل العمل على المتخاصمين ومحاموهم اذ يمكنهم الاطلاع على مستندات ومذكرات الخصم ويسهل عمليه المراقبة و معرفة الوقت الذي بموجبه تم الإيداع وهل فاتت المواعيد ام لا ، و معه سيصعب التحايل على القانون وذلك

---

(١) خشاب بدرة، التقاضي الإلكتروني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠٢١-٢٠٢٢، ص١٦

(٢) خشاب بدرة، المرجع السابق، ص١٣

لان كل شيء مسجل إلكترونيًا وبالوقت واليوم واسم المودع بالبرنامج ويعد حجة على الطرف الاخر. وفي إطار التطور التقني الذي طال كافة أوجه الحياة، فقد تطورت طرق الإيداع والسحب وأصبحت وسائل الدفع بديلا عن النقود التقليدية، وبتطبيق ذلك على إجراءات التقاضي الإلكتروني فإنها تؤدي إلى تسهيل عن طرفي التعاقد [١].

ونرى ان المشرع الكويتي أجاز في المادة ٤٥ مكرر من القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رفع صحيفة الدعوى او الطعن في الاحكام عن طريق البريد او النظام الالكتروني بإدارة كتاب المحكمة باستخدام التوقيع الالكتروني المعتمد مع مراعاة كافة البيانات الواردة البيانات الواردة في المادتين (٨) و(٤٥) من هذا القانون، وتعتبر البيانات الصادرة من الأنظمة الإلكترونية بمثابة الأصل التي يتطلب فيها القانون مباشرة الإجراء على أصل المستند[٢].

فالمشرع الكويتي أجاز هذا النظام وانه لا مانع تشريعي من تطبيقه، أيضا المشرع أجاز التوقيع الالكتروني وجعله حجه .

---

(١) خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني، كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيقية، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٢٠، ص١٦-١٧

(٥٥) المادة ٤٥ مكرر من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية و التجارية الكويتي:

يجوز رفع صحيفة الدعوى او الطعن في الاحكام عن طريق البريد او النظام الالكتروني بإدارة كتاب المحكمة باستخدام التوقيع الالكتروني المعتمد مع مراعاة كافة البيانات الواردة البيانات الواردة في المادتين (٨) و(٤٥) من هذا القانون، وتعتبر البيانات الصادرة من الأنظمة الإلكترونية بمثابة الأصل التي يتطلب فيها القانون مباشرة الإجراء على أصل المستند.

ويجوز للمحاكم ان تستخدم تقنية الاتصال والتعامل الاكتروني عن بعد في إجراءات التقاضي عبر استخدام وسائل التواصل المرئي و المسموع يسن أطراف الدعوى.

ثانيا: من حيث الإعلان:

اخذت الكويت بشق كبير من الإعلان الالكتروني بصدور القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث نصت الماده الخامسة من ذات القانون على ان الإعلان يكون عن طريق البريد الالكتروني او بأي وسيلة اتصال الكترونية حديثة قابلة للحفظ والاستخراج يصدر بها قرار من وزير العدل واذا تعذر الإعلان الإلكتروني يتم اللجوء للإعلان العادي [1] ، وبذلك يتضح ان

(٥٦) المادة ٥ مكرر من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية و التجارية الكويتي:
كل إعلان - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - يكون بواسطة مندوبي الإعلان أو مأموري التنفيذ ويكون تحرير الإعلان بمعرفة الطالب ، أو بناء على تعريفه بواسطة ضابط الدعاوي، وعلى الخصوم أو وكلائهم بذل المعاونة الممكنة لإتمام الإعلان . ومع مراعاة المادة (١٠) من هذا القانون يتم الإعلان عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة اتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والاستخراج يصدر بها قرار من وزير العدل . ويسري ذلك على منازعات الأحوال الشخصية ومنازعات الأسرة وفي حال تعذر الإعلان عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة اتصال إلكترونية حديثة يجوزللمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم الإذن بإجراء الإعلان بالطريق العادي. ويصدر قرار من وزير العدل - بالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية أو أي جهة أخرى مختصة - بالشروط والضوابط الخاصة بتنظيم إجراءات الإعلان وتسلمه والتوقيع الإلكتروني عليه، والمواقع
الإلكترونية المعتمدة وجهة اعتماد التوقيع أو غيره من البيانات الإلكترونية وشهادات التصديق التي تصدرها والترخيص اللازم لها في هذه الأحوال. ويكون التوقيع الإلكتروني فيما يتعلق بالإعلان ذات الأثر المقرر للتوقيع في هذا القانون وقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى روعي في إنشائه الشروط والضوابط الفنية والتقنية التي توفر الثقة في الوسائل المختلفة وسلامة المعلومات الموثقة وإمكانية حفظ السند الإلكتروني الموقع ضمن شروط سلامته ، والضوابط الفنية الأخرى التي يحددها قرار وزير العدل المشار إليه. ويجب على الجهات والشركات والمؤسسات والأفراد موافاة الهيئة العامة للمعلومات المدنية ببيانات اتصال الهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكتروني المعتمدة ، ويعتد
=

المشرع جعل الأصل هو الإعلان الاكتروني ولا يتم اللجوء إلى الإعلان العادي الا في حال تعذر الإعلان الالكتروني ، وقد احسن المشرع صنعا بتبني النظام الالكتروني للإعلان لكن هناك قصور بعدم تنبيه هذا النظام لاعلان الاحكام اذ لا نرى مبرر لعدم تبنيه حيث ان اعلان الحكم الكترونيا يحقق الأهداف المرجوة من السرعة والسهولة. إضافة بتبني هذا النظام ستقل بشكل كبير إمكانية الخطأ بالإعلان اذ ان الإعلان سيكون الكتروني وببيانات مسجلة .

ثالثا: من حيث الخبرة:

اللجوء لرأي الخبير بطريقة الكترونية سيسهل العملية بشكل كبير حيث لا يحتاج الخبير إلى الانتقال لتحقيق المعاينة اذ بإمكانه تحقيق المعاينة من خلال المنصة الالكترونية أوالتطبيق من خلاله يمكنه الاطلاع على الأوراق والمستندات ويبدي رأيه ويرفق المستند المتضمن رأيه إلى التطبيق وبهذا الشكل سيسرع من عملية التقاضي ويسهل الاطلاع على رأيه .

وجاء نظام الخبرة الالكترون في القانون الاماراتي ، فوزارة العدل الاماراتية قطعت شوطا كبيرا في مشروع التحول الالكتروني إلى أن وصلت إلى امكانية إجراء محاكمة الكترونية مرئية وصوتية، يجمع هذا النظام عند استخدامه كل من القاضي في الجلسة وأطراف الخصومة والخبراء والشهود والمترجمين وهيئة الدفاع في وقت واحد وأماكن مختلفة [1].

لكن هذا بالأصل ويمكن استثناء بعض الحالات الحرجة التي لا يمكن معها تحقيق معنى المعاينة بالشكل الدقيق مثل معاينة بعض الجروح الطبية فيمكن اللجوء للطبيب، ولكن يرفق الطبيب أي الخبير رأيه الكترونيا.

بآخر تحديث لهذه البيانات.

(١) د عمارة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 587

رابعا: المحاكمة الالكترونية:

يقصد بالمحاكمة الالكترونية هو ان تتم عمليه المحاكمة وحضور الجلسة نفسها بمنصة الكترونية ومن خلالها يتم الترافع بين الطرفين عبر هذه المنصة .

ويمكن تعريف المحكمة الالكتروني بانها "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية ‘‘الأنترنت" إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وادارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آلية تقنية فائقة الحداثة لتدوين الاجراءات القضائية وحفظ تداول ملفات الدعوى [1].

فمن خلال المحاكمة الالكترونية يمكن للأفراد حل النزعات بشكل أسرع وأيسر وتوفير للوقت من انتقال وغيره، أيضا من خلال كون ان إجراءات التقاضي الكترونية من خلالها يتم ربط جميع هذه البيانات معا حيث يتمكن القاضي من الاطلاع عليها خلال المحاكمة نفسها من خلال هذا التطبيق .

وقد ازدادت أهمية استعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في الآونة الأخيرة خاصة بعد انتشار وباء كورونا، إذ عرف مرفق القضاء كغيره من المرافق شللا شبه تام الأمر الذي حتم على الجهات الوصية اتخاذ قرارات احتياطية وقائية لمنع انتشار الفيروس وحماية المورد البشري التابع لها فأصدرت دولة الجزائر مراسيم وقرارات ولوائح تنظيمية تقضي بوقف عمليات استخراج المحبوسين من المؤسسات العقابية للمحاكمة أو التحقيق ووقف اجراء جلسات

---

(١) نهى الجلا، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد٤٧،سوريا،سنة٢٠١٠،ص٥٠

المحاكمة والتحقيق مع المحبوسين بالنمط التقليدي، وفي المقابل تم تفعيل آلية المحاكمة عن بعد وأصبح العمل بها هو الأصل بعدما كان استثناء كما تحتم على القضاة استعمالها أثناء التحقيق والمحاكمة [١].

وقد كشفت هذه الجائحة العديد من المشاكل اذ نتيجة لهذه الجائحة تعطلت المحاكم والإدارات القانونية، يتبين هنا أهمية وجود فكرة التقاضي والمحاكمة الالكترونية خاصة في هذه الظروف وانه من الغير منطقي تعطل مرفق القضاء وان كان بسبب ظروف غير مألوفة فحقوق الافراد لا يمكن تفويتها أو التأخر بها، وانه كان من الأولى أن يمكن الأفراد والمتقاضون والمحامون من رفع الدعاوى والطعون الكترونيا عبر موقع وزارة العدل، ويمكنوا من سداد الرسوم القضائية من دون أن يحضروا إلى مباني المحاكم إذا كانت تلك الأنظمة الالكترونية التي تسمح بذلك متوافرة للأفراد! إلا أنه وإزاء غياب تلك المنظومة، التي كشفت تراجعنا إلكترونيا، رغم أنه لم تمض أسابيع فقط على إعلانها فلم يجد مجلس القضاء في اجتماعه الذي عقده في ظل أزمة «كورونا» سوى إعلان حل التقرير بالطعون في أول يوم عمل من كثرتها، والتي تتجاوز ١٥٢٠٠ طعن، وانه يرحب بأي قوانين تصدر لمعالجة قضية المواعيد الإجرائية للطعون (٢)، ومن هنا يتبين أهمية عدم التقيد بالإجراءات الحضورية والاعتيادية لما لها من مواكبة التطورات وتقدم المجتمع وازدهاره على أكثر من ذلك الوجود للحل الالكتروني يحل العديد من الازمات والمشاكل حال حدوث أي ازمة، بل بالأوضاع الطبيعية أيضاً.

---

(١) مرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٦٩، مؤرخ في ٢١ مارس ٢٠٢٠ يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد ١٥

(٢) Https://Www.Aljarida.Com/Articles/1585579176834196400 ، تم زيارته 29/1/2024

وهذا ما نراه انه الكثير من الدول وأيضا المجاورة منها بدت بتطبيق المحاكمة الالكترونية وادي إلى نجاح باهر مثل السعودية حيث اشارت جريدة العربية عقدت محاكم المملكة ١.٢ مليون جلسة مرئية - عن بُعد - منذ إطلاق وزارة العدل لخدمة "التقاضي الإلكتروني" في مارس ٢٠٢٠، وذلك ضمن جهود الوزارة لاستكمال منظومة التحول الرقمي ودعم سرعة الإنجاز وجودة المخرجات، وتفعيل وتكامل مسار التقاضي الإلكتروني، وكشفت الوزارة اليوم عن أن الجلسات الكتابية الإلكترونية التي عُقدت - عن بعد - خلال نفس الفترة بلغت ١٥٠ ألف جلسة كتابية، بينما بلغ عدد القرارات الصادرة عن بُعد ٢٢٨ ألف قرار، وأصدرت المحاكم عن بعد ٤٣٨ ألف حكم. (١)

وقد نص المشرع الكويتي في المادة ٤٥ مكرر من القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه يجوز للمحاكم ان تستخدم تقنية الاتصال والتعامل الاكتروني عن بعد في إجراءات التقاضي عبر استخدام وسائل التواصل المرئي و المسموع يسن أطراف الدعوى (٢). اذا ومن الناحية القانونية فقد نص

---

(١) جريدة العربية،العدل السعودية: ١.٣٥ مليون جلسة تقاضي إلكتروني خلال عام العربيةhttps://www.alarabiya.net › العدل-ا...،تم زيارته 2/1/2024

(٦٢) المادة ٤٥ مكرر من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية و التجارية الكويتي:

يجوز رفع صحيفة الدعوى او الطعن في الاحكام عن طريق البريد او النظام الالكتروني بإدارة كتاب المحكمة باستخدام التوقيع الالكتروني المعتمد مع مراعاة كافة البيانات الواردة البيانات الواردة في المادتين (٨) و(٤٥) من هذا القانون، وتعتبر البيانات الصادرة من الأنظمة الإلكترونية بمثابة الأصل التي يتطلب فيها القانون مباشرة الإجراء على أصل المستند.

ويجوز للمحاكم ان تستخدم تقنية الاتصال والتعامل الاكتروني عن بعد في إجراءات التقاضي عبر استخدام وسائل التواصل المرئي و المسموع يسن أطراف الدعوى.

المشرع على استعمال وسائل التواصل المئي للمحاكمات لكن القانون يحتاج الى تطبيق عملي بل أيضا الى تنظيم قانوني دقيق .

المطلب الثاني:
ضمانات التقاضي الالكتروني

يتطلب تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني عبر المحكمة الإلكترونية إعداد البنية التحتية المناسبة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية والوسائل والشبكات، ومن ناحية أخرى يتعين أن تكون منظومة المحكمة الإلكترونية مشمولة بأنظمة الحماية التقنية التي تقي من أخطار التعطيل والإتلاف والاختراق .[١]

ونوضح أوجه المتطلبات لحسن تطبيق نظام التقاضي الالكتروني:

- توعية كل من له شأن بالتقاضي الالكتروني من قضاة ومحامين ومتقاضين بكيفية الاستعمال واوجهه.

- تأمين سرية المعلومات؛ وذلك من خلال التحقق من شخصية المرسل والمستقبل، وعدم إمكانية معرفة تفاصيل أية دعوى إلا من قبل أطرافها، وعلاوة على ذلك فلا بد من تأمين البيانات ضد محاولات التغيير أو المحو أو التعديل [٢].

- تهيئة بنية تحتية تتضمن الامن السيبراني تتناسب مع هذا التطور الفني وتحفظ حقوق المتقاضين .

- اصدار تشريع يحدد الحالات التي تعتبر جرائم الكترونية مع وضع الجزاء المناسب لها .

---

(١) الدكتور أشرف جودة، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤

(٢) د. إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد (دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي)، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢/٤/١٧، ص١٠٤٣

- العمل على تشفير بيانات ووثائق وكافة إجراءات التقاضي ذلك من خلال تحويل الكلمات إلى أرقام أو صور رقمية لا يمكن معرفة مضمونها، إلا عبر فك الشفرة؛ بأن يكون لدى المستقبل إمكانية استعادة محتوى الرسالة في صورتها الأصلية؛ من خلال عملية عكسية تُعرف بالحل [١].

- صيانة الدورية والتحديث الشامل المستمر للشبكات والبنية التحتية بما يضمن توافرها، وقيامها بالخدمة على الوجه الأكمل. [٢]

- ولان القاضي هو الاعلم والاقدر على تقدير كيفية سير مجري القضية إذا فنظام التقاضي الالكتروني ومع مميزاته الا انه وفي بعض الأحوال قد تقتضي المصلحة العامة إلى تحويله إلى نظام تقاضي اعتيادي، لذلك فمن حق القاضي وله السلطة التقديرية الواسعة ان يحول نظام التقاضي من الأصل وهوالكتروني إلى الاستثناء أي نظام التقاضي الاعتيادي .

□

(١) أمن وسرية المعلومات في الحكومة الإلكترونية، ندوة متطلبات الحكومة الإلكترونية، الامارات، وزارة الداخلية، من ٤الى٥فبراير٢٠٠٢

(٢) د. إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، المرجع السابق، ص١٠٤١

الخاتمة

وفي الختام ، وبعد عرضنا لمشكلة البطء في التقاضي في دولة الكويت ، وهي إشكالية جديرة بالدراسة ، نرى انه يجب التصدي لها بوضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

وتم طرح حل لمعالجة هذا النظام المتمثل بتبني نظام التقاضي على درجة واحدة وكون التقاضي إلكترونيًا مع وضع الضمانات التي تحقق فاعلية هذا النظام واستمراريته دون خلل . وذلك بالاستعانة بالأنظمة المقارنة التي رأت فاعلية هذا النظام ، وحققت النتائج الإيجابية منه .

لذلك نرى ان تطبيق هذا النظام المقترح سيسهم في تسريع عمل القضاء و صدور الأحكام بشكل أسرع مع مراعاة حقوق الأفراد ، إضافة الى ان هذا النظام سيقلل من التعقيدات و التأخيرات الإدارية في مرفق القضاء واستبدال كل المعاملات بالطرق الالكترونية ، و بلا شك ان هذا النظام سيعمل على ازدهار وتمنية اقتصاد الدولة حيث انها ستصبح بيئة جاذبة للاستثمار والمعاملات الاقتصادية .

ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع توصلنا لجملة من والنتائج والتوصيات نجيزها فيما يلي :

النتائج:

- ظاهرة البطء في إجراءات التقاضي ظاهرة يعاني منها القضاء الكويتي بشكل كبير.
- لا يوجد في الكويت نظام يسهل ويبسط عمل القاضي مثل ما هو معمول بالقوانين المقارنة من قاضي تحضير.
- لم يواكب القضاء الكويتي التطورات الإلكترونية في القضاء وما له من آثار إيجابية .

- عزوف عن اللجوء للقضاء لحل المنازعات وذلك لبطء في حل النزاع ولما له من تأثير على الحصول على الحق بشكل سريع.

التوصيات:

- استحداث نظام تشريعي متكامل ملائم لوضع التقاضي على درجة واحدة ووضع الحلول التشريعية المناسبة لهذا النظام .
- تخصيص القضاة بشكل ادق من خلال دورات تدريبية مخصصة لكل قاضي وتخصصه.
- تبني نظام قاضي التحضير بشكل يساعد القاضي وجعل صميم تخصصاته إدارية وتجهيز الدعوى .
- تحويل نظام التقاضي إلى الكتروني وسن تشريعات تسد الثغرات القانونية وتمكن من تطبيقه بشكل فعال.
- تثقيف كل من يخاطبه أو يعمل بالقانون بما يصدر منه من انظمه مستحدثة ومساعدتهم على كيفية التعامل وتطبيق هذا النظام.

وبنهاية بحثي اريد ان ارسل رسالة سامية ، الى كل من يقرأ كلماتي ؛ القدس عاصمة فلسطين وستبقى فلسطين حرة ، انصرو إخواننا في فلسطين بدعواتكم و بكلماتكم .اللهم انصر إخواننا في فلسطين ، اللهم ثبت قلوبهم وارفع الظلم عنهم ،اللهم إنا نستودعك غزه وما حولها أرضها وسماءها وأهلها يامن لا تضيع عنده الودائع.

□

المراجـــــع

١- الكتب

- أ.د عزمي عبدالفتاح عطية ود. مساعد العنزي، الوسيط في قانون المرافعات الكويتي، الكتاب الأول، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار الكتب،الكويت،٢٠١٧
- عزمي عبدالفتاح، الوسيط في قانون المرافعات الكويتي، الكتاب الثاني، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ٢٠١٧.
- أ.د يسري محمد العصار، القانون الإداري النشاط الإداري، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت- منطقة الدوحة ، ٢٠١٨
- عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية (دراسة تأصيلية مقارنة)،دار جامعة نايف النشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٧
- عبد الفتاح السيد، الوجيز في المرافعات المصرية، الطبعة الثانية مكتبة النهضة، مصر، **1924**
- فرج عيد يونس، التخصص القضائي أحد دعائم الأساسية لتحقيق العدالة الناجزة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية.
- حازم محمد الشرعة لتقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٠
- خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني، كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيقية، الطبعة ١، دار الفكر الجامعي،مصر،٢٠٢٠
- د.محمد عبد النبي السيد غانم ، التنظيم القانوني لتحضير الدعوى ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،**2017**

١- الرسائل العلمية/ المجلات العلمية

- ابرار مجيد القطان، بطء في إجراءات التقاضي واثاره على الاعمال الاستثمارية ودور القضاء في تشجيع الاستثمار، مجلة كلية القانون الكويتية، مارس ٢٠٢٢
- د. هبة بدر احمد، اطلاله على قاضي التحضير في فرنسا وفقا لأحدث التعديلات التشريعية بموجب المرسوم بقانون الصادر عام ٢٠١٩، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق فرع الخرطوم، المجلد١٧، العدد٨، اغسطس ٢٠٢٣
- د. هبة بد واحمد، نحو نظام إجرائي لتحضير الدعاوي في المواد المدنية والتجارية في النظام القانوني المصري، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)
- محمد جبر، دور القاضي المتخصص في جذب وحماية الاستثمارات، المؤتمر العلمي السنوي الدولي التاسع، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت،**2023**

- د. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١، العدد٢١، ٢٠١٤
- نهى الجلا، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد٤٧،سوريا،سنة٢٠١٠
- . إيمان بنت محمد بن عبدالله القثامي، التقاضي عن بعد (دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي)، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢/٤/١٧
- خشاب بدرة، التقاضي الإلكتروني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠٢١-٢٠٢٢،رسالة ماجستير
- د. أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، **2020**، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر
- أسامة كريم بدن، حق السرعة في إجراءات الدعوى الإدارية، **Route Educational & Social Science Journal**، العدد**(5) 6**، ماي و**2019**، كلية الحقوق، جامعة ميسان، ص**699**
- د عمارة عبد الحميد، التقاضي الالكتروني عن بعد (دراسة مقارنة)، **Route Educational & Social Science Journal**، العدد**5** ، ديسمبر **2018**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر
- مجد وليد عطا المناصرة، أدارة الدعوى وتطبيقاتها العملية وفقا لأحكام القانون الأردني، رسالة استكمالا لمتطلبات للحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، نيسان **2012**
- د. عمرو محمد ناجي نجار ، دور القضاء المتخصص في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلد **1**، العدد **2**،**2023**، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية

١- الدساتير والقوانين واللوائح

- دستور دولة الكويت سنة **1962**
- قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦
- القانون رقم **9** لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية و التجارية الكويتي
- القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية لدولة الكويت
- القانون رقم **3** لسنة **1910**بشأن نظام قاضي التحضير (مصر)
- القانون رقم **146**لسنة **2019**بشأن هيئة التحضير والوساطة امام المحاكم الاقتصادية (مصر)
- مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي

- مرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٦٩، مؤرخ في ٢١ مارس ٢٠٢٠ يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد ١٥

١- احكام المحاكم

- حكم المحكمة الكلية، الدائرة التجارية كلي/ 35، المنعقدة في **5/3/2017**، الدعوى رقم **11788/2016**، الرقم الالي **163916310**
- حكم محكمة الاستئناف، الدائرة التجارية الرابعة، المنعقدة في **27/1/2017**، رقم **2116/2017**، الرقم الالي **163916310**
- حكم التمييز، الدائرة تجاري 5، الرقم الالي **163916310**
- محكمة النقض، الدائرة الاقتصادية، الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨ ق- جلسة ٢٠٢١/٣/٢٨

- **"The county court has jurisdiction to make a declaration that section 11 (repairing obligations) applies, or does not apply, to a lease... whatever the net annual value of the property in question". See: Section 15 (a), Landlord and Tenant Act 1985.**
- **Section 40 (1), Housing Act 1988.**
- **"Cases listed before a Recorder Civil may include disputes in the fields of housing, commercial landlord and tenant...".**

(https://www.judiciary.uk/about-the-judiciary/our-justice-system/jurisdictions/civil-jurisdiction/)

- **Section 20C, Landlord and Tenant Act 1985**
- **"The appropriate tribunal in England is the First-tier Tribunal (Property Chamber) (26)("Tribunal")". See: Raymond-George, Naomi, Jurisdiction over leasehold issues- county court or First-tier Tribunal?, Leasehold Advisory Service, England, June2015**

(https://www.lease-advice.org/article/jurisdiction-over-leasehold-issues-county-court-or-%20%20first-tier-tribunal/%20(6-1-2020)

- المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم ٢٢، لعام ٢٠١١-٦-٢٠١٠،٢١.

(https://www.eastlaws.com/)

٥- أخرى (مقالات صحفية/ مواقع الكترونية)

- يوسف العدواني، التحكيم من أفضل وأسهل طرق التقاضي الا ان المجتمع لا يثق به ثقته بالقضاء، جريدة الانباء الكويتية، عدد٢٠٠٩/١١/١٢

(http://pdf.alanba.com.kw/pdf/2009/11/12-11-2009/28.pdf)

- حسين العبدالله، انشاء محاكم اقتصادية ضرورة وعلى المشرع تأقيت التقاضي، جريدة الجريدة الكويت، نشر٢٦/١١/٢٠١٩

(https://www.aljarida.com/articles/1574695254325658300)

- المدونة القانونية، المبادئ القانونية التي يقوم عليها القضاء

(https://www.elmodawanaeg.com/المباديء-العامة-التي-يقوم-عليها-نظام-ا/)

- مقالة المحامي عصمت النشاشيبي

(https://nashashibilaw.weebly.com/magazine/8190725)

- https://www.almaany.com
- د. فايز الكندري،انشاد محاكم اقتصادية ضرورة وعلى المشرع تأقيت التقاضي،جريدة الجريدة الكويت،نشر٢٦/١١/٢٠١٩

(https://www.aljarida.com/articles/1574695254325658300)

- د. محمد الوسمي، انشاء محاكم اقتصادية ضرورة وعلى المشرع تأقيت التقاضي،جريدة الجريدة الكويت،نشر٢٦/١١/٢٠١٩، تم زيارته بتاريخ 2/١/٢٠٢٤

(https://www.aljarida.com/articles/1574695254325658300)

- الدكتور أشرف جودة محمد،بحث المحاكم الاليكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث

- https://www.alarabiya.net/amp/saudi-today/2021/03/25/العدل-السعودية-١-٣٥-مليون-جلسة-تقاضي-الكتروني-خلال-عام

- أمن وسرية المعلومات في الحكومة الإلكترونية، ندوة متطلبات الحكومة الإلكترونية، الامارات، وزارة الداخلية، من ٤الى٥فبراير٢٠٠٢

- **L'AVENIR DU PROCÈS CIVIL e séminaire de droit processuel du 21 février, 2019 - p 7-11**

https://www.tendancedroit.fr/wp-content/uploads/2019/04/sjg19SUP02_compressed.pdf

- https://www.cairn.info/revue-francaise-d-administration-publique-2008-1-page-43.htm#:~:text=La%20célérité%2C%20ainsi%20distinguée%20de,menée%2C%20sans%20perte%20de%20temps .

- https://www.aljarida.com/articles/1585579176834196400

- د. صلاح جرار، بين السرعة والتسرع، صحيفة الرأي، **1/5/2019**،
https://alrai.com/article/10482114/كتاب/بين-السرعة-والتسرع